الباحث

م.د. دلال خالد رولاند

ما وصفَه الصَّغانيّ بالغلطِ في ردودِه على الجوهريّ في تكملةِ الصِّحاحِ

(دراسةٌ في الشَّاهدِ الشِّعريّ)

Researcher

Dr. Dalal Khalid Roland

What Al-Saghani described as an error in his responses to Al-Jawhari in Takmilat Al-Sahah (A Study in Poetic Evidence)

معلومات الباحث

اسم الباحث: م.د. دلال خالد رولاند

البريد الالكتروني:

dalal-khalid@uokirkuk.edu.iq

الاختصاص العام: اللغة العربية

الاختصاص الدقيق: لغة

مكان العمل (الحالي):

القسم: اللغة العربية

الكلية: التربية للبنات

الجامعة او المؤسسة: جامعة كركوك

البلد: العراق

الكلمات المفتاحية: الصغاني، الجوهري، الغلط.

معلومات البحث

تاريخ استلام البحث: ٢٠٢٥/١١/٢

تاريخ القبول: ٢٠٢٥/١١/١٦

عنوان البحث

ما وصفَه الصَّغانيّ بالغلطِ في ردودِه على الجوهريّ في تكملةِ الصِّحاحِ (دراسةٌ في الشَّاهدِ الشِّعريّ)

ملخص البحث

يتناولُ هذا البحثُ المواضعَ الّتي غلَّطَ فيها الصّغانيّ الجوهريَّ في معجمِ التَّكملةِ والذَّيلِ والصِّلةِ لكتابِ تاجِ اللُّغةِ وصحاحِ العربيّةِ، واقتصرَ على دراسةِ الشَّاهدِ الشِّعريّ؛ لأنَّني لم أَقفْ على دراسةٍ تناولَتْهُ قبل دراستِي هذه، وشملتِ الدِّراسةُ مواضعَ التَّغليطِ الّتي وجدتُها جميعَها، ولم أَقتصرْ على نماذجَ معيّنةٍ، ويعرضُ البحثُ آراءَ علماءِ العربيَّةِ في المسائلِ الّتي غلَّطَ فيها الصَّغانيّ الجوهريَّ، ثُمَّ يسعى إلى محاولةِ ترجيحِ الرَّأيِ الصَّائبِ، أَو الرَّأيِ الأَقربِ إلى الصَّوابِ، اعتمادًا على ما يتوفَّرُ بين أَيدينا من أَدلَّةٍ، وقد تبيّنَ لنا من خلالِ البحثِ أَنَّ الصَّغانيّ أَصابَ في تغليطِه الجوهريّ في مواضعَ، ولم يصبْ في مواضعَ أُخرى، ولكنَّه وإِنْ كان مصيبًا فإِنَّ تغليطَه الجوهريّ لم يقلّلْ من قيمةِ الصِّحاحِ؛ لأَنَّ معظمَ مواضعِ التَّغليطِ لم يكنْ في موطنِ الشَّاهدِ.

مجلة آداب كركوك / كلية الآداب / جامعة كركوك / وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / جمهورية العراق

Kirkuk Arts Journal, Volume 1, Issue 4, December 2025

Researcher information

Researcher:

Dr. Dalal Khalid Roland

E-mail:

dalal-khalid@uokirkuk.edu.iq

General Specialization:

Arabic Language

Specialization:

Language

Place of Work (Current):

Department: Arabic Language

College: Education for Girls

University or Institution

Kirkuk

Country: Iraq

Key words: Al-Saghani, Al-Jawhari,

The error

Research information

Receipt: 2/11/2025

Acceptance: 16/11/2025

Republic of Iraq/Ministry of Higher Education and Scientific Research/University of Kirkuk/College of Arts/Kirkuk Journal of Arts

The Title

What Al-Saghani described as an error in his responses to Al-Jawhari in Takmilat Al-Sahah (A Study in Poetic Evidence)

Abstract

This research addresses the areas where Al-Saghani Al-Jawhari made errors in the dictionary Al-Takmilah, Al-Dhayl, and Al-Silah to the book *Taj al-Lughah wa Sihah al-Arabiyyah. It was limited to studying the poetic evidence because I had not come across a study that addressed it before this study. The study included all the areas of error that I found, and I did not limit myself to specific examples. The research presents the opinions of Arabic scholars on the issues in which Al-Saghani Al-Jawhari made errors, then seeks to try to favor the correct opinion, or the opinion closest to the truth, based on the evidence available to us the research reveals that al-Saghani was correct in his criticism of al-Jawhari in some instances and incorrect in others. However, even when he was correct, his criticism of al-Jawhari did not diminish the value of Sihah al-Arabiyyah because most of the errors did not occur in the context of the poetic evidence.

- **المقدّمة:**

الحمدُ للهِ ربِّ العالمين، والصَّلاةُ والسَّلامُ على سيّدِ المرسلين وعلى آلهِ وصحبِه أَجمعين، ومن تبعَهم بإحسانٍ إلى يومِ الدِّين وبعد، فقد كثرت المؤلّفاتُ الّتي تناولَت شرحَ معجمِ الصِّحاحِ للجوهريّ (ت ٣٩٣هـ)، أَو تكملتِه، أَو اختصارِه، ومنها معجمُ التَّكملةِ والذَّيلِ والصِّلةِ للصّغانيّ (ت ٦٥٠هـ)، الّذي كثرَت فيه مآخذُ الصَّغانيّ على الجوهريّ، ويمكنُ تقسيمُ هذه المآخذِ على قسمين: لغويّةٌ درسَها الباحثُ السّعوديّ محمّد الصّاعديّ في أُطروحتِه للدّكتوراه عام ٢٠١٥م، وشعريّةٌ لم أَجد من درسَها، وهي تشملُ عشراتِ بل مئاتِ المسائلِ؛ لذلك اقتصرتُ على مواضعِ التَّغليطِ دون غيرِها، مع إمكانيَّةِ تناولِ المسائلِ كلِّها في رسالةِ ماجستير، أَو أُطروحة دكتوراه.

ويقومُ البحثُ على مقدّمةٍ للموضوعِ، يتبعُها حديثٌ موجزٌ عن الجوهريّ، والصَّغانيّ، ثُمَّ ذكرُ مواضعِ التَّغليطِ، ومناقشتُها، وختمتُ البحثَ بذكرِ أَبرزِ نتائجِه، ولا أَدّعي الكمالَ فما الكمالُ إلّا للهِ –عزَّ وجلَّ–، واللهَ أَسألُ أَن يكون عملي هذا لوجهِه خالصًا، ولعبادِه نافعًا.

- **الجوهريّ:**

هو أَبو نصر إسماعيل بن حمّاد الجوهريّ الفارابيّ، أَصلُه من بلادِ التُّركِ، قدمَ العراقَ وتتلمذَ على يدِ مجموعةٍ من العلماءِ، منهم: خالُه الفارابيّ (ت ٣٥٠هـ)، والسِّيرافيّ (ت ٣٦٨هـ)، وأبو عليّ الفارسيّ (ت ٣٧٧هـ)، ثُمَّ سافر إلى الحجازِ، وشافهَ العربَ العاربةَ، ثُمَّ انتقلَ إلى خراسان، ثُمَّ إلى نيسابور (ينظر: الحموي، ١٩٩٣م: ٢/ ٦٥٦) الّتي توفّي فيها –رحمَه اللهُ– سنةَ ٣٩٣هـ، وقيل إنَّه توفّي في حدودِ سنة ٤٠٠هـ (ينظر: الذهبي، ١٩٨٥م: ١٧/ ٨٢).

وهو صاحبُ معجمِ "الصّحاح، تاجُ اللُّغةِ وصحاحِ العربيَّةِ" الّذي يعدُّ واحدًا من أَشهرِ المعجماتِ العربيَّةِ، ولكنَّ العلماءَ ذكرُوا أَنَّ فيه أَوهامًا وأَغلاطًا؛ إذ لابدَّ أَن يكون الجوهريّ قد نقلَ من مصادرَ مختلفةٍ، فوقعَ في الوهمِ والتَّصحيفِ (ينظر: الصفدي، ٢٠٠٠م: ٩/ ٦٩).

- **الصّغانيّ:**

هو رضيّ الدّين الحسن بن محمّد بن الحسن اللُّغويّ النَّحويّ الصَّغانيّ، ولِدَ في لاهور بالهندِ عام ٥٧٧هـ، وقضى حياتَه متنقّلًا بين بغدادَ، والهندِ، ومكَّةَ، واليمن، حتّى وفاتِه –رحمَه اللهُ– سنةَ ٦٥٠هـ (ينظر: الصفدي، ٢٠٠٠م: ١٢/ ١٥٠ – ١٥٢)، وهو صاحبُ معجمِ "التَّكملة والذَّيل والصِّلة لكتابِ تاجِ اللُّغةِ وصحاحِ العربيَّةِ"، الّذي جمعَ فيه ما فاتَ الجوهريّ في معجمِه الصِّحاح، وذكرَ الصَّغانيّ في نهايةِ معجمِه أَنَّه اعتمدَ فيه على ما يقربُ من أَلفِ مصدرٍ من مصادرِ اللُّغةِ، والنَّحوِ، وأَخبارِ العربِ، وغيرِها (ينظر: الصغاني، ١٩٧٠م: ١/ ٧).

ما وصفَه الصَّغانيّ بالغلطِ في ردودِه على الجوهريّ:

جاءَ ما وصفَه الصَّغانيّ بالغلطِ في ردودِه على الجوهريّ في الشَّواهدِ الشِّعريّةِ مقسَّمًا على ستَّةِ أَقسامٍ، وهي:

أَوّلًا/ التَّغليط في روايةِ البيتِ الشّعريّ:

قدَّمتُ تغليطَ الصّغانيّ للجوهريّ في روايةِ البيتِ الشِّعريّ؛ لكثرةِ أَمثلتِه مقارنةً مع غيرِه من مواضعِ التَّغليطِ، وقد بلغَ عددُ أَمثلتِه اثنا عشر مثالًا، رتَّبتُها بحسبِ تسلسلِ ورودِها في تكملةِ الصِّحاحِ، وهي:

– **قالَ الصّغانيّ:** ((قَالَ الْجَوْهَرِيّ: يُقَالُ لِلْأَحْمَقِ الثَّقِيلِ: بَبَّةٌ. وَهُو أَيْضًا لَقَبُ عَبْدِ اللهِ بن الْحَارِثِ بن نَوْفَل بن الْحَارِث بن عَبْدِ الْمُطَّلِبِ [ت ٨٤هـ]، وَالِي الْبَصْرَةِ ، قَالَ الْفَرَزْدَق [ت ١١٠هـ]:

وَبَايَعْتُ أَقْوَامًا وَفَيْتُ بِعَهْدِهِم وَبَبَّة قَدْ بَايَعْتُهُ غَيْرَ نَادِمِ)) (الصغاني، ١٩٧٠م: ١/ ٦٩)

ثُمَّ ذكرَ أَنَّ الرّوايةَ: وهو نائمُ، والقافيةُ مضمومةٌ، واستدلَّ على صحّةِ ما ذكرَه بقولِ سُحيم اليربوعيّ (ت ٦٠هـ):

وَبَايَعْتُ أَيْقَاظًا فَأَوْفَيْتُ بِبَيْعَتِي وَبَبَّةُ قَدْ بَايَعْتُهُ وَهُو نَائِمُ

إذ قالَ سُحيم هذا البيتَ بعد أَنْ صارَ عبدُ الله واليًا على البصرةِ، فصعدَ المنبرَ، فنعسَ (ينظر: ابن سعد، ١٩٦٨م: ٥/ ٢٥، والصغاني، ١٩٧٠م: ١/ ٦٩، ٧٠)

ولم يُذكرْ بيتُ الفرزدقِ هذا في ديوانِه، ولكنَّهُ ذُكرَ في مجموعةٍ من المصادرِ بروايةِ الجوهريّ نفسِها (ينظر: أبو عبيدة، ١٩٩٨م: ١/ ٢٨١، و ٣/ ٨٥٠، والطبري، ١٣٨٧هـ: ٥/ ٥١٤، وابن عساكر، ١٩٩٥م: ٢٧/ ٣٢٠، والشاطبي، ٢٠٠٧م: ١/ ٣٧٧)، ولم أَجد من اعترضَ عليها، ولا مَن وافقَ الصّغانيّ في اعتراضِه هذا الّذي جعلَ فيه بيتَ سُحيم أَساسًا قاسَ عليه بيتَ الفرزدق (ينظر: القاسمي، ٢٠١٢م: ١، ومحيي الدين، ٢٠١٥م: ١٠)، ولا أَراه دليلًا كافيًا يدفعُنا إلى تغليطِ الجوهريّ، وإنْ سلّمْنا بغلطِ الجوهريّ فإنّه غلطٌ غيرُ مؤثّرٍ على غايتِه من ذكرِ الشَّاهدِ الشِّعريّ، وهي بيانُ أَنَّ ببّةَ لقبُ عبدِ الله بن الحارثِ، والي البصرةِ (ينظر: الجوهريّ، ١٩٨٧م: ١/ ٨٩)

– **قالَ الصّغانيّ:** ((قَالَ الْجَوْهَرِيّ : قَالَ حُمَيْدُ بن ثَوْر [ت ٣٠هـ]:

فُضُوْلُ أَزِمَّتِهَا أَسْجَدَتْ سُجُوْدَ النَّصَارَى لِأَرْبَابِهَا

وَهُوَ غَلَطٌ؛ وَالرِّوَايَةُ لِأَحْبَارِهَا، وَالْقَصِيْدَةُ رَائِيَّةٌ، وَقَبْلَهُ:

فَلَمَّا لَوَيْنَ عَلَى مِعْصَمٍ وَكَفٍّ خَضِيْبٍ وَإِسْوَارِهَا)) (الصغاني، ١٩٧١م: ٢/ ٢٤٧)

اختلفَ العلماءُ في روايةِ البيتِ، فمنهم من ذهبَ إلى أَنَّها لأَربابِها متَّفقًا في ذلك مع الجوهريّ (ينظر: ابن السكيت، ١٩٨٧م: ٢٤٧، والأزهري، ٢٠٠١م: ١٠ ٣٠١، وابن فارس، ١٩٧٩م: ٣/ ١٣٣، وابن سيده، ١٩٩٦م: ٣/ ٣٣٣، والحميري، ١٩٩٩م: ٥/ ٢٩٨٨)، ومنهم من ذهبَ إلى أَنَّها لأَحبارِها متّفقًا في ذلك مع الصَّغانيّ (ينظر: البطليوسي، ١٩٩٦م: ٢/ ١٦٢، والزبيدي، د. ت: ٨/ ١٧٣)، وذكرَ محقّقُ ديوانِ حُميد بن ثور – د.محمّد البيطار– أَنَّ الرّوايةَ الصَّحيحةَ (لأَحبارِها)، وأَنَّ روايةَ (لأَربابِها) تحريفٌ (ينظر: الهلالي، ٢٠١٠م: ٢٨٠)، وهو الرَّاجحُ عندي؛ لأَنَّ البيتَ لم يصلْ إلينا مفردًا بل جاءَ جزءًا من قصيدةٍ رائيّةٍ (ينظر: الهلالي، ٢٠١٠م: ٢٨٠– ٢٨٢)، ولم يؤثّرْ غلطُ الجوهريّ على غايتِه من ذكرِ الشَّاهدِ الشِّعريّ، وهي بيانُ دلالةِ لفظِ (السّجود) على طأطأةِ الرَّأسِ (ينظر: الجوهري، ١٩٨٧م: ٢/ ٤٨٤).

– **قالَ الصَّغانيّ:** ((قَالَ الْجَوْهَرِيّ: وَقَوْلُ ابْنِ الْأَحْمَرِ:

... ... وَصَادَفَتْ نَعِيْمًا وَمَيْدَانًا مِن الْعَيْشِ أَخْضَرَا

يَعْنِي: نَاعِمًا، وَهُوَ غَلَطٌ وَتَحْرِيْفٌ، وَالرِّوَايَةُ أَغْيَدًا، وَالْقَافِيَةُ دَالِيَّةٌ، وَقَبْلَ الْبَيْتِ:

أَقَاتِلَتِي خَنْسَاءُ أَنْ حَلَّ أَهْلُهَا بَتْرجٍ وَأَنْ جَرَّتْ لِفَاعًا وَمُجْسَدَا)) (الصغاني،١٩٧١م: ٢/٣٤٧).

ذكرَ العلماءُ هذا البيتَ بروايةِ الجوهريّ (ينظر: ابن فارس، ١٩٧٩م: ٥/ ٢٨٨، والحميري، ١٩٩٩م: ٩/ ٦٤٢١، والزبيديّ، د. ت: ٩/ ١٩٨)، ولم أَجد الرِّوايةَ الّتي ذكرَها الصّغانيّ، ولكنَّ هذا لا يعدُّ دليلًا كافيًا على صحّةِ روايةِ الجوهريّ؛ لسببين: الأوّل: قد يكونُ أَحدُ العلماءِ قد ذكرَ البيتَ بالرّوايةِ الّتي ذكرَها الجوهريّ، ثُمَّ نقلَها عنه من جاءَ بعده من العلماءِ، والآخر: اطّلاعُ الصَّغانيّ على القصيدةِ، وذكرُه البيتَ السَّابقَ للبيتِ الّذي تعدُّ روايتُه موضعَ الخلافِ؛ لذا أُرجّحُ صوابَ تغليطِ الصَّغانيّ للجوهريّ، وإنْ كان غلطُه غيرَ مؤثّرٍ على موطنِ الشَّاهدِ وهو لفظُ الميدانِ (ينظر: الجوهري، ١٩٨٧م: ٢/ ٥٤١).

– **قالَ الصَّغانيّ:** ((قَالَ الْجَوْهَرِيّ: ... قَالَ أُمَيَّةُ بن أَبِي الصَّلْت [ت ٥هـ]:

فَكَأَنَّ بِرْقِعَ وَالْمَلَائِكَ حَوْلَهُ سَدِرٌ تَوَاكَلَهُ الْقَوَائِمُ أَجْرَبُ

وَقَدْ نَبَّهْتُ عَلَى غَلَطِهِ فِي (س د ر))) (الصغاني، ١٩٧٤م: ٤/ ٢١٤)، وفي (س د ر) علّقَ الصَّغانيّ على البيتِ بقولِه: ((وَالْبَيْتُ مُخْتَلٌّ وَمُغَيَّرٌ مِنْ وُجُوْهٍ، أَحَدُهَا: أَنَّ الرِّوَايَةَ (تَحْتَهَا) أَي تَحْتَ السَّمَاءِ، وَالثَّانِي: أَنَّهُ (سِدْر) بِالْكَسْرِ، يَعْنِي شَجَرَ السِّدْرِ لَا الْبَحْر، وَالثَّالِثُ: أَنَّ (أَجْرَبُ) بِالبَاءِ تَصْحِيْفٌ، وَالرِّوَايَةُ: (أَجْرَدُ) بِالدَّالِ، وَالْقَصِيْدَةُ دَالِيَّةٌ... وَقَبْلَ الْبَيْتِ:

زَفَرَ الْبُنَاةُ إِلَى الْبُنَاةِ فَرَفَّعُوا قَوْرَاءَ ذَاهِبَةً فَكَادَتْ تَنْهَدُ

تَوَاكَلَهُ الْقَوَائِمُ، أَيْ لَا قَوَائِمَ لَهُ، قَدْ تَرَكَهُ النَّاسُ. وَالْأَجْرَدُ: الْأَمْلَسُ)) (الصغاني، ١٩٧٣م: ٣/٢٤).

فيما يخصُّ روايةَ (حولَه)، فلم يتّفقِ العلماءُ مع الجوهريّ، إذ قالَ ابنُ برّيّ (ت ٥٨٢هـ): ((وَصَوَابُ قَوْلِهِ: حَوْلَهُ أَنْ يَقُوْلَ: حَوْلَهَا؛ لِأَنَّ بِرْقِعَ اسْمٌ مِن أَسْمَاءِ السَّمَاءِ، وَالسَّمَاءُ مُؤَنَّثَةٌ لَا تَتَصَرَّفُ لِلتَّأْنِيْثِ وَالتَّعْرِيْفِ)) (ابن بري، ١٩٨١م: ٢/ ١٣٢)، وقد ذكرَ العلماءُ هذا البيتَ بروايةِ (حولها) (ينظر: أمية، ١٩٩٨م: ٥٣، والأصفهاني، ١٤١٧هـ: ١٢، والبندنيجي، ١٩٧٦م: ٥٥٦، والزبيدي، د. ت: ١١/ ٥٢٩)، وذكرَ روايةَ (تحتها) ابنُ دريد (ت ٣٢١هـ) (ينظر: ابن دريد، ١٩٨٧م: ٢/ ١١٢٣)، وسواءٌ أَكان الصَّوابُ (حولها) أم (تحتها) ففي كلتا الحالتين يكون الجوهريّ قد غلطَ في الرِّوايةِ؛ لأَنَّ (برقع) مؤنّثٌ فلا يجوزُ أَن نقولَ (حوله).

أَمَّا لفظُ (سدر) فقد رواه العلماءُ بفتحِ السّينِ (ينظر: أمية، ١٩٩٨م: ٥٣، وابن دريد، ١٩٨٧م: ٢/ ١١٢٣، وابن سيده، ١٩٩٦م: ٢/ ٣٦٣، وابن بري، ١٩٨١م: ٢/ ١٣٢)، وأَمّا لفظُ (أَجرب) فقد رواه العلماءُ بلفظِ (أَجرد) (ينظر: أمية، ١٩٩٨م: ٥٣، والأصفهاني، ١٤١٧هـ: ١٢، والبندنيجي، ١٩٧٦م: ٥٥٦، وابن سيده، ٢٠٠٠م: ٨/ ٤٤٦)، ونبّهَ ابنُ برّيّ على غلطِ روايةِ (أَجرب) بقولِه: ((صَوَابُهُ: أَجْرَد؛ لِأَنَّ الْقَصِيْدَةَ دَالِيَّةٌ، وَقَبْلَهُ:

فَأَتَمَّ سِتًّا فَاسْتَرَتْ أَطْبَاقُهَا وَأَتَى بِسَابِعَةٍ فَأَنَّى تُؤْرَدُ)) (ابن بري، ١٩٨١م: ٢/ ١٣٢)

وكان الجوهريّ قد ذكرَ البيتَ لبيانِ دلالةِ لفظِ (سدر) على اسمٍ من أَسماءِ البحرِ (ينظر: الجوهريّ، ١٩٨٧م: ٢/ ٦٨٠)، وأَراه مصيبًا في ذلك، إذ شبّهَ السَّماءَ بالبحرِ لملاستِها (ينظر: أمية، ١٩٩٨م: ٥٣، وابن بري، ١٩٨١م: ٢/ ١٣٢) وكلاهما لا قوائمَ له، بخلافِ الأَشجارِ الّتي تقفُ مستندةً على جذورِها وجذعِها، ولم يؤثّرْ غلطُ الجوهريّ في روايةِ (حوله)، وروايةِ (أَجرب) على موطنِ الشَّاهدِ.

– **قالَ الصّغانيّ:** ((قَالَ اللَّيْثُ [ت ١٣١هـ]: النَّشْعُ: أَنْ يُعْطَى الْكَاهِنُ جُعْلًا عَلَى كَهَانَتِهِ. وَأَنْشَدَ قَوْلَ رُؤْبَةَ [ت ١٠٥هـ]: يَصِفُ تَمِيْمًا:

فَتَمَّ يُسْقَى وَأَبَى أَنْ يَرْضَعَا قَالَ الْحَوَازِي وَأَبَى أَنْ يُنْشَعَا
أَشْرِيَةٌ فِي قَرْيَةٍ مَا أَشْفَعَا وَغَضْبَةٌ فِي هَضْبَةٍ مَا أَمْنَعَا

... وَغَلِطَ الْجَوْهَرِيّ فِي إِنْشَادِ الرَّجَزِ فَأَنْشَدَ...:

قَالَ الْحَوَازِي وَأَبَى أَنْ يُنْشَعَا يَا هِنْدُ مَا أَسْرَعَ مَا تَسَعْسَعَا

وَيَا هِنْدُ مُقَدَّمٌ. وَقَالَ الْحَوَازِي مُؤَخَّرٌ، وَبَيْنَهُمَا أَكْثَرُ مِنْ مَائَةٍ وَخَمْسِيْنَ مَشْطُوْرًا)) (الصغاني، ١٩٧٤م: ٤/ ٣٦٦).

عند العودةِ إلى ديوانِ رؤبة بن العجّاج نجدُ صوابَ ما ذكرَه الصّغانيّ لأَنَّ (يا هند ...) هو المشطورُ التَّاسعُ عشر من القصيدةِ، و(قال الحوازي...) هو المشطورُ الثَّالثُ والسبعون بعد المائةِ من القصيدةِ، وبذلك يكون بين المشطورين أربعةٌ وخمسون مشطورًا بعد المائةِ (ينظر: ابن العجاج ١٩٠٣م: ٨٨ – ٩٢)، واكتفى العلماءُ بذكرِ مشطورٍ واحدٍ من البيتِ وهو (قال الحوازي ...)؛ لأَنَّ الشَّاهد في كلمةِ (النَّشع) الّتي تروى بالغين أَيضًا (ينظر: الأزهريّ٢٠٠١م: ١/ ٢٧٦، والمحكم، ٢٠٠٠م: ١/ ٣٧٦)؛ ولذا كان غلطُ الجوهريّ غيرَ مؤثّرٍ على موطنِ الشَّاهدِ (ينظر: الجوهريّ، ١٩٨٧م: ٣/ ١٢٩٠).

– **قالَ الصّغانيّ:** ((قَالَ الْجَوْهَرِيّ: التَّنَعْنُعُ: التَّبَاعُدُ. وَمِنْهُ قَوْلُ ذِي الرُّمَّة [ت ١١٧هـ]: طَيَّ النَّازِحِ الْمُتَنَعْنِعِ، وَهُوَ غَلَطٌ، وَالْقَافِيَةُ مَرْفُوْعَةٌ، وَالرِّوَايَةُ:

عَلَى مِثْلِهَا يَدْنُو الْبَعِيْدُ وَيَبْعُدُ الـ قَرِيْبُ وَيُطْوَى النَّازِحُ الْمُتَنَعْنِعُ)) (الصغاني، ١٩٧٤م: ٤/ ٣٦٨)

إِنَّ طريقةَ استشهادِ الجوهريّ تدلُّ على عدمِ حفظِه البيتَ، أَو عدمِ توفّرِ مصدرٍ لشعرِ ذي الرُّمَّةِ بين يديه، وكان المهمُّ عنده هو لفظُ التّنعنعِ؛ لأَنَّه موطنُ الشَّاهدِ (ينظر: الجوهري، ١٩٨٧م: ٣/ ١٢٩١)، وهو الّذي دفعَه إلى كتابةِ ما حضرَ ذاكرتَه من البيتِ، وجاءَ البيتُ في ديوانِ ذي الرُّمَّةِ بالرِّوايةِ الّتي ذكرَها الصّغانيّ (ينظر، ذو الرمة، ١٩٨٢م: ٢/ ٧٤٢)، ويبدو أَنَّ أَصحابَ المعجماتِ لم يعودُوا إلى هذا الدّيوانِ، فاعتمدُوا على الحفظِ مرَّةً، وعلى النَّقلِ ممَّن سبقَهم مرَّةً أُخرى، فهذا ابنُ فارس (ت ٣٩٥هـ) يذكرُ في مجملِ اللُّغةِ ما ذكرَه الجوهريّ (ينظر: ابن فارس، ١٩٨٦م: ٨٤٤)، ثُمَّ يحذفُ لفظَ (طيّ)، ويكتفي في مقاييسِ اللُّغةِ بـ (النَّازحُ المتنعنعُ) (ينظر: ابن فارس، ١٩٧٩م: ٥/ ٣٥٧)، والرِّوايةُ عند ابنِ سعيد الحميريّ (ت ٥٧٣هـ): ((وَيَطْوِينَ طَيَّ النَّازِحِ المُتَنَعْنِعِ)) (الحميري، ١٩٩٩م: ٩/ ٦٤٥٣)؛ وبذلك يكونُ الرَّاجحُ هو صوابُ ما ذكرَه الصَّغانيّ.

– **قالَ الصّغانيّ:** ((أَنْشَدَ الْجَوْهَرِيّ بَيْتَ الْأَعْشَى [ت ٨هـ]:

جَالِسٌ عِنْدَهُ النَّدَامَى فَمَا يَنْـ فَكُّ يُؤْتَى بِمِزْهَرٍ مَنْدُوْفِ

هَكَذَا أَنْشَدَهُ، وَهُوَ غَلَطٌ مُدَاخَلٌ، وَالرِّوَايَةُ:

قَاعِدَا حَوْلَهُ النَّدَامَى فَمَا يَنْـ فَكُّ يُؤْتَى بِمُوكَرٍ مَحْذُوفِ
وَصَدُوْحٍ إِذَا يُهَيِّجُهَا الشَّرْ بُ تَرَقَّتْ فِيْ مِزْهَرٍ مَنْدُوْفِ)) (الصغاني، ١٩٧٤م: ٤/ ٥٦٨)

اختلفَ العلماءُ كثيرًا في روايةِ هذا الشَّاهدِ الشِّعريّ، إِذ نجدُ الخليلَ (ت ١٧٥هـ) قد ذكرَ روايةَ الصّغاني نفسَها (الفراهيدي، د. ت: ٣/ ٢٠٢)، ونجدُ الشَّاهدَ بروايةٍ أُخرى، وهي:

جَالِسٌ حَوْلَهُ النَّدَامَى فَمَا يَنْـ فَكُّ يُؤْتَى بِمِزْهَرٍ مَنْدُوْفِ (ينظر: الهروي، ١٩٦٤م: ٢/ ١٨١، و ٥/ ٣٠٣، والزمخشري، ١٩٩٨م: ٢/ ٢٦٠)

أَمّا ابنُ قتيبةَ (ت ٢٧٦هـ) فرواه مرّةً:

قَاعِدَا حَوْلَهُ النَّدَامَى فَمَا يَنْفَكُّ يُؤْتَى بِمِزْهَرٍ مَنْدُوْفِ (ينظر: ابن قتيبة، ١٩٤٩م: ١/ ٤٦٨)

ورواه مرّةً أُخرى:

قَاعِدَا حَوْلَهُ النَّدَامَى فَمَا يَنْفَكُّ يُؤْتَى بِمُوكَرٍ مَجْدُوفِ (ينظر: ابن قتيبة، ١٣٩٧هـ: ٣/ ٧٣٦)

ولم يذكرْ الأَزهريّ (ت ٣٧٠هـ) روايةَ (مندوف) بل ذكرَ أَنَّ الرِّوايةَ (محذوف، ومجدوف، ومجذوف) (ينظر، الأزهري، ٢٠٠١م: ٤/ ٢٧٠)، وذكرَ ابنُ فارس، وابنُ سيده (ت ٤٥٨هـ) أَنَّ الرِّواية (مجذوف، ومجدوف) (ينظر: ابن فارس، ١٩٧٩م: ١/ ٤٣٨، وابن سيده، ٢٠٠٠م: ٧/ ٣٤١، وابن سيده، ١٩٩٦م: ٤/ ٢٣)، وذكرَ الزَّبيديّ (ت ١٢٠٥هـ) هذا الاختلافَ في الرِّواياتِ (ينظر، الزبيدي، د. ت: ٢٣/ ٧٣، و ٢٣/ ١٢٣)، أَمّا محقّقُ ديوانِ الأَعشى –د.محمد حسين– فاختارَ روايةَ:

قَاعِدَا حَوْلَهُ النَّدَامَى فَمَا يَنْـ فَكُّ يُؤْتَى بِمُوكَرٍ مَحْذُوفِ

وَصَدُوْحٍ إِذَا يُهَيِّجُهَا الشَّرْ بُ تَرَقَّتْ فِيْ مِزْهَرٍ مَنْدُوْفِ)) (ينظر: الأعشى، د. ت: ٣١٥)

ولا نستطيعُ تغليطَ الجوهريّ، ولا الصّغانيّ؛ لأَنَّ البيتَ كما رأينا مرويّ بروياتٍ مختلفةٍ، وإِنْ سلّمنا بغلطِ الجوهريّ فإِنَّه غلطٌ غيرُ مؤثّرٍ على موطنِ الشَّاهدِ، وهو لفظُ (مندوف) (ينظر: الجوهريّ، ١٩٨٧م: ٤/ ١٤٣٠).

– **قالَ الصّغانيّ:** ((قَالَ الْجَوْهَرِيّ: قَالَ الرَّاجِزُ:

مُهْرَ أَبِي الحَبْحَابِ لَا تَشَلِّ بَارَكَ اللهُ فِيْكَ مِن ذِي أَلِّ

وَأَبُو الْحَبْحَابِ غَلَطٌ، وَالرِّوَايَةُ: "أَبِي الْحَارِثِ"، وَهُوَ أَبُو الْحَارِثِ بِشْرُ بن عَبْدِ الْمَلِكِ بنِ بِشْرِ بن مَرْوَانَ)) (الصغاني، ١٩٧٧م، ٥/ ٢٦٢).

روى ابنُ السّكّيت (ت ٢٤٤هـ) البيتَ بالرّوايةِ الّتي ذكرَها الجوهريّ (ينظر: ابن السكيت، ١٩٨٧م: ٢٢)، وتبعَه من جاءَ بعده من العلماءِ (ينظر: السيرافي، ٢٠٠٨م: ١/ ١٩٥، والأزهريّ، ٢٠٠١م: ١١/ ١٨٩، وابن سيده، ٢٠٠٠م: ١٠/ ٣٩٣)، ولم أَجدْ الروايةَ الّتي ذكرَها الصّغانيّ إِلّا عند الزَّبيديّ الّذي نسبَ القولَ للصّغانيّ، إِذ قالَ: ((أَنْشَدَ الصَّغَانِيّ لِأَبِي الْحِضْرِ الْيَرْبُوعِيّ:

مُهْرَ أَبِي الحَارِثِ لَا تَشَلّي بَارَكَ اللهُ فِيْكَ مِن ذِي أَلِّ)) (الزبيدي، د. ت: ٢٨/ ١٦)، وذكرَ البيتَ بروايةِ الجوهريّ في موضعٍ آخر من معجمِه (ينظر: الزبيدي، د. ت: ٢٩/ ٢٧٨)، وليس بين يديّ ما يساعدُ على تحديدِ الرِّوايةِ الصَّحيحةِ؛ لأَنّني لم أَجد ذِكرًا لأَبي الحبحاب في كتبِ التَّراجمِ، ولم أَجدْ فيها من ذكرَ أَنَّ بشرَ بن عبد الملك يكنّى بأَبي الحارثِ، ولم يذكرْ لنا الصّغاني شيئًا عن القصيدةِ الّتي أُخذَ منها البيتُ، ولا عن البيتِ السَّابقِ أَو اللّاحقِ له، وإِن كانَ العلماءُ قد رووا البيتَ بروايةِ الجوهريّ فهذا ليس دليلًا كافيًا على صحّةِ الرِّوايةِ، فقد يكونُ ابنُ السّكّيتِ قد ذكرَ البيتَ ثُمَّ تبعَه من جاءَ بعده من العلماءِ، وإِنْ سلّمنا بغلطِ الجوهريّ فإِنَّه لم يؤثرْ على موطنيّ الشاهدِ، وهما لفظا (أَلّ، وتشلّ) (ينظر: الجوهري، ١٩٨٧م: ٤/ ١٦٢٦، و٥/ ١٧٣٧).

– **قالَ الصّغانيّ:** ((قَالَ الْجَوْهَرِيّ: الْبَانُ: ضَرْبٌ مِن الشَّجَرِ وَاحِدَتُهَا بَانَةٌ. قَالَ امْرُؤ الْقَيْس [ت ٥٤٤م]: "بِالْبَانَةِ الْمُتَقَطِّرِ". وَهُوَ غَلَطٌ، وَالرِّوَايَةُ: الْبَانَةِ الْمُنْفَطِرِ)) (الصغاني، ١٩٧٩م: ٦/ ١٩٧).

عند عودتي إلى معجمِ الصِّحاحِ وجدتُ الجوهريّ يقولُ: ((الْبَانُ: ضَرْبٌ مِن الشَّجَرِ طَيِّبُ الزَّهْرِ. وَاحِدَتُهَا بَانَةٌ. قَالَ امْرُؤ الْقَيْس: كَخُرْعُوْبَةِ الْبَانَةِ الْمُنْفَطِرِ)) (الجوهري، ١٩٨٧م: ٥/ ٢٠٨١) فالرِّوايةُ الّتي ذكرَها هي المنفطرُ وليست المتقطّرُ، ولم أَجد من العلماءِ من ذكرَ روايةَ المتقطّرِ هذه غيرَ الصّغاني، إذ ذكرَ العلماءُ أَنَّها المنفطر (ينظر: امرؤ القيس، ٢٠٠٤م: ١٠٦، وابن السكيت، ١٩٩٨م: ٢١٣، والبندنيجي، ١٩٧٦م: ١٩٢، والأزهري، ٢٠٠١م: ٣/ ١٧٥، وابن سيده، ١٩٩٦م: ٣/ ١٣٧)، وقد يكونُ هذا سهوًا من الصّغانيّ، أَو أَنَّه اعتمدَ على نسخةٍ أُخرى من نسخِ الصّحاحِ غيرِ الّتي اعتمدَها محقّقُ الصّحاحِ – د.أحمد عبد الغفور عطّار–.

– **قالَ الصَّغانيّ:** ((قَالَ الْجَوْهَرِيّ: رَجُلٌ جَاذٍ، أَي قَصِيْرُ الْبَاعِ، وَامْرَأَةٌ جَاذِيَةٌ، قَالَ الشَّاعِرُ:

إِنَّ الْخِلَافَةَ لَمْ تَكُنْ مَقْصُوْرَةً أَبَدًا عَلَى جَاذِي الْيَدَيْنِ مُبَخَّلِ

هَكَذَا وَقَعَ فِي هَذَا الْكِتَابِ... وَهُوَ غَلَطٌ، وَالرِّوَايَةُ مُجَذَّر، وَالْقَصِيْدَةُ رَائِيَّةٌ، وَهِي لِسَهْمِ بن حَنْظَلَةَ الْغَنَوِيّ [ت ٧٠هـ] يُعَرِّضُ بِابْنِ الزُّبَيْرِ[ت ٧٣هـ]، وَيُخَاطِبُ أَبَا عَبْدِ الْمَلِكِ مَرْوَان ابْنِ الْحَكَمِ [ت ٦٥هـ]، وَقَبْلَ الْبَيْتِ:

خُذْهَا أَبَا عَبْدِ الْمَلِيكِ بِحَقِّهَا وَارْفَعْ يَمِيْنَكَ بِالْعَصَا فَتَخَصَّرِ)) (الصغاني، ١٩٧٩م: ٦/ ٣٨٩)

عند البحثِ عن هذا البيتِ نجدُ من العلماءِ من نسبَه لسهم بن حنظلة الغنويّ، ورواه بلفظِ (مُجذَّر) (ينظر: ابن السكيت، ١٩٩٨م: ١٦٦، والزبيدي، د. ت: ٣٧/ ٣٣٦)، ومنهم من لم ينسبْه لقائلٍ، ورواه بلفظِ (مُجذَّر) أَيضًا (ينظر: الشيباني، ١٩٧٤م: ١/ ٦٨، والأزهريّ، ٢٠٠١م: وابن سيده، ٢٠٠٠م: ٧/ ٣٥٨)، ورواه بلفظِ (مُبخَّل) الجوهريّ، وابنُ فارس، وابنُ سعيد الحميريّ (ينظر: الجوهري، ١٩٨٧م: ٦/ ٢٣٠١، وابن فارس، ١٩٧٩م: ١/ ٤٤٠، والحميري، ١٩٩٩م: ٢/ ١٠٣٠).

ولم تصلْنا القصيدةُ الّتي تحدَّثَ عنها الصّغانيّ، إذ اقتصرَ ما وصلَ إلينا من شعرِ سهم الغنويّ على أَبياتٍ متفرّقةٍ (ينظر: الجاحظ، ١٤٢٤هـ: ١/ ١١٩، و١/ ١٦٩، و٤/ ٤٢٢)، وعلى قصيدةٍ بائيّةٍ (ينظر: ابن ميمون، ١٩٩٩م: ٣/ ٣٨٣)، ولكنّ اطّلاعَ الصَّغانيّ على القصيدةِ، وذكرَه البيتَ السَّابقَ للبيتِ الّذي نحن بصددِ الحديثِ عنه، وذكرَه غرضَ القصيدةِ، يجعلُنا نرجّحُ صوابَ ما ذكرَه، ولم يؤثّرْ غلطُ الجوهريّ على غايتِه من ذكرِ البيتِ، وهي بيانُ دلالةِ لفظِ (جاذي) على قصيرِ الباعِ (ينظر: الجوهري، ١٩٨٧م: ٦/ ٢٣٠١).

– **قالَ الصَّغانيّ:** ((قَالَ الْجَوْهَرِيّ: قَالَ أُمَيَّةُ يَصِفُ السَّمَاءَ:

سَرَاةُ صَلَايَةٍ خَلْقَاءَ صِيْغَتْ تُزِلُّ الشَّمْسَ لَيْسَ لَهَا رِئَابُ

وَهُوَ غَلَطٌ، وَقَدْ بَيَّنْتُ صَوَابَهُ فِي رَابَ)) (الصغاني، ١٩٧٩م: ٦/ ٤٥٤)، وكان الصَّغانيّ قد قالَ في (رأب): ((الرِّوَايَةُ: لَيْسَ لَهَا إِيَابُ، أَي لَيْسَ لِلشَّمْسِ رُجُوْعٌ إِذَا زَلَّتْ عَن السَّمَاءِ لِلْغُرُوْبِ؛ لِمَلَاسَةِ السَّمَاءِ)) (الصغاني، ١٩٧٠م: ١/ ١٣٢).

ذكرَ محقّقُ ديوانِ أُميّة –د. سجيع الجبيليّ– البيتَ بروايةِ الجوهريّ نفسِها، وأَشارَ في هامشِ التَّحقيقِ إلى روايةِ (إياب) (ينظر: أمية، ١٩٩٨م: ٢٦) وأَظنّه اعتمدَ في ذلك على ما ذكرَه الصّغانيّ؛ لأَنّني لم أَجد من اعترضَ على روايةِ الجوهريّ غيرَه، ولم يروِ أَحدٌ البيتَ بروايةِ الصّغانيّ إلا بشير يمّوت – جامعُ ديوانِ أُميّة –

(ينظر: أمية، ١٩٣٤م: ١٩)، وذكرَ الباقون البيتَ بروايةِ الجوهريّ (ينظر: الفارابي، ٢٠٠٣م: ٤/ ٤٩، والزبيدي، د. ت: ٢/ ٤٥٧، ويعقوب، ١٩٩٦م: ١/ ١٤٥)، وروايةُ الجوهريّ هي الأَقربُ إِلى الصَّوابِ؛ لأَنَّها تناسبُ سياقَ البيتِ (ينظر: شوان، ٢٠٢٥م: ١٩٠، ورولاند، ٢٠٢٥م: ٥١)، وهو ((إِنَّ السَّماءَ ناعمةٌ ملساء، كهذه الحجارةِ حتّى تكادُ الشَّمسُ تزلُّ منها)) (أميّة، ١٩٩٨م: ٢٦).

– **قالَ الصّغانيّ:** ((قَالَ الْجَوْهَرِيّ: قَالَ الْفَرَّاءُ [ت ٢٠٧هـ]: وَإِذَا امْتَلَأَ الرَّجُلُ شَبَابًا قِيْلَ: غَطَى يَغْطِي غَطْيًا غُطِيًّا بِالْفَتْحِ وَبِالضَّمِّ، وَأَنْشَدَ:

يَحْمِلْنَ سِرْبًا غَطَا فِيْهِ الشَّبَابُ مَعًا وَأَخْطَأَتْهُ عُيُوْنُ الْجِنِّ وَالْحَسَدَه

وَهَكَذَا أَنْشَدَهُ أَبُو عُبَيْد [ت ٢٢٤هـ] فِي الْمُصَنَّفِ، وَهُوَ غَلَطٌ، وَالرِّوَايَةُ "وَالْحَسَدُ"، وَالْقَافِيَةُ مَرْفُوْعَةٌ، وَبَعْدَهُ:

سَاجِي الْعُيُوْنِ غَضِيْضُ الطَّرْفِ تَحْسَبُهُ يَوْمًا إِذَا مَا مَشَى فِي لِيْنِهِ أَوَدُ)) (الصغاني، ١٩٧٩م: ٦/ ٤٨١).

أَنشدَ أَبو عبيد (والحسده) (ينظر: أبو عبيد، ١٤١٥هـ: ١/ ٣٩٠)، وتبعَه الجوهريّ (ينظر: الجوهريّ، ١٩٨٧م: ٦/ ٢٤٤٧)، وأَوّلُ من غلّطَ الرّواية ابنُ الأَنباريّ (ت ٣٢٨هـ)، إِذ قالَ ابنُ برّيّ: ((قَالَ ابْنُ الْأَنْبَارِيّ: أَكْثَرُ النَّاسِ يَرْوِي هَذَا الْبَيْتَ: وَأَخْطَأَتْهُ عُيُوْنُ الْجِنِّ وَالْحَسَدَه، وَإِنَّمَا هُوَ: وَأَخْطَأَتْهُ عُيُوْنُ الْجِنِّ وَالْحَسَدُ، وَبَعْدَهُ:

سَاجِي الْعُيُوْنِ غَضِيْضُ الطَّرْفِ تَحْسَبُهُ يَوْمًا إِذَا مَا مَشَى فِي لِيْنِهِ أَوَدُ)) (ابن بري، ٢٠١٠م: ٦/ ١٤٣)، وتبعَه ابنُ سيده بقولِه: ((قَالَ رَجُلٌ مِن قَيْس:

يَحْمِلْنَ سِرْبًا غَطَى فِيْهِ الشَّبَابُ مَعًا وَأَخْطَأَتْهُ عُيُوْنُ الْجِنِّ وَالْحَسَدُ

وَأَنْشَدَ أَبُوْ عُبَيْد: (وَالْحَسَدَه) وَهُوَ تَغْيِيرُ الرِّوَايَةِ؛ لِأَنَّ فِي الْقَصِيْدَةِ: إِذ مَسَّهُ أَوَدُ)) (ابن سيده، ٢٠٠٠م: ٦/ ٧)، ثُمَّ تبعَهما الصّغانيّ في تغليطِ روايةِ الجوهريّ، وهم على صوابٍ؛ لأَنَّهم يعرفون القصيدةَ، وذكرُوا البيتَ اللّاحق للبيتِ الّذي نحن بصددِ الحديثِ عنه؛ وذلك لأَنَّ هدفَهم هو بيانُ غلطِ الروايةِ الّتي ذكرَها الجوهريّ، بخلافِ الجوهريّ الّذي كانَ يرومُ من ذِكرِ البيتِ بيانَ معنى غطا؛ لذا لم يؤثّرْ غلطُه على موطنِ الشّاهدِ (ينظر: الجوهريّ، ١٩٨٧م: ٦/ ٢٤٤٧).

ثانيًا/ التّغليطُ في غرضِ البيتِ الشّعريّ:

بلغَ عددُ أَمثلةِ تغليطِ الصّغانيّ للجوهريّ في غرضِ البيتِ الشّعريّ أَحدَ عشرَ مثالًا، وجميعُ الأَغلاطِ غيرُ مؤثّرٍ على موطنِ الشّاهدِ؛ لأَنَّ موطنَ الشّاهدِ يكونُ أَحدَ أَلفاظِ البيتِ الشّعريّ؛ لذا لن أُشيرَ إِلى موطنِ الشّاهدِ عند تناولي أَمثلةَ هذا القسمِ من التّغليطِ، وقد رتّبتُ الأَمثلةَ بحسبِ تسلسلِ ورودِها في تكملةِ الصّحاحِ، وهي:

– **قالَ الصّغانيّ:** ((قَالَ الْجَوْهَرِيّ: قَالَ بِشْرٌ [ت ٣٢ ق هـ] يَذْكُرُ كَتِيْبَةً:

مُعَالِيَةٌ لَا هَمَّ إِلَّا مُحَجَّرٌ وَحَرَّةُ لَيْلَى السَّهْلُ مِنْهَا فَلُوْبُهَا

قَوْلُهُ: يَذْكُرُ كَتِيْبَةً غَلَطٌ، وَلَكِنَّهُ يَذْكُرُ امْرَأَةً وَصَفَهَا فِي صَدْرِ هَذِهِ الْقَصِيْدَةِ أَنَّهَا مُعَالِيَةٌ، أَيْ تَقْصُدُ الْعَالِيَةَ)) (الصغاني،١٩٧٠م: ١/ ٢٧٠، ٢٧١).

عند العودةِ إِلى ديوانِ بِشر نجدُ أَنَّ البيتَ الّذي ذكرَه الجوهريّ هو البيتُ السّادسُ من قصيدةٍ مطلعُها :

عَفَتْ مِنْ سُلَيْمَى رَامَةٌ فَكَثِيْبُهَا وَشَطَّتْ بِهَا عَنْكَ النَّوَى وَشُعُوْبُهَا

ثُمَّ يبدأُ بالحديثِ عن الحربِ، وكتيبةِ قومِه من البيتِ الثَّامنِ، ويستمرُ إلى نهايةِ القصيدةِ (ينظر: بشر، ١٩٦٠م: ١٣– ١٩)، فلعلَّ الجوهريّ عندما استشهدَ بالبيتِ السَّادسِ منها، قصدَ أَنَّ غرضَها هو ذِكرُ الكتيبةِ، ولم يقصدْ غرضَ البيتِ، ولم أَجدْ من اتّفقَ مع الصَّغانيّ من العلماءِ، بل وجدتُهم يذكرون أَنَّ الغرضَ هو ذكرُ الكتيبةِ، أَو وصفُ الكتيبةِ (ينظر: الهروي، ١٩٦٤م: ٣/ ٣١٠، والأزهري، ٢٠٠١م: ١٥/ ٢٧٥، وتاج العروس، د. ت: ٤/ ٢٢٢).

– **قالَ الصَّغانيّ:** ((قَالَ الْجَوْهَرِيّ: قَالَ طُفَيْلٌ الْغَنَوِيّ [ت ٦١٠م] يَصِفُ فَرَسًا:

*** لَهَا مِثْلُ آثَارِ الْمُبَقِّرِ مَلْعَبُ ***

قَوْلُهُ "يَصِفُ فَرَسًا" غَلَطٌ، وَإِنَّمَا يَصِفُ كَتِيْبَةً)) (الصغاني، ١٩٧١م: ٢/ ٤٢٤).

عند العودةِ إلى ديوانِ الغنويّ نجدُه يصفُ خيلًا، إذ قالَ:

وَخَيْلٍ كَأَمْثَالِ السِّرَاجِ مَصُوْنَةٍ ذَخَائِرِ مَا أَبْقَى الْغُرَابُ وَمُذْهَبُ

ثُمَّ يستمرُّ في وصفِ هذه الخيلِ حتّى وصولِه إلى البيتِ الّذي ذكرَه الجوهريّ (ينظر: الغنوي، ١٩٩٧م: ٥٨)، فهو بذلك يصفُ خيلًا لا كتيبةً ولا فرسًا، وهو ما أَكَّده ابنُ بريّ بقولِه تعليقًا على قولِ الجوهريّ: ((قَوْلُهُ: إِنَّهُ يَصِفُ فَرَسًا سَهْوٌ، وَإِنَّمَا هُوَ يَصِفُ خَيْلًا تَلْعَبُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، وَهُوَ مَا حَوْلَ مُتَالِع، وَمُتَالِع: اسْمُ جَبَلٍ)) (ابن بري، ١٩٨١م: ٢/ ٨٨).

– **قالَ الصَّغانيّ:** ((قَالَ الْجَوْهَرِيّ...: قَالَ الرَّاجِزُ يَصِفُ نَاقَةً:

تَرَى شُؤُوْنَ رَأْسِهَا الْعَوَارِدَا ** مَضْبُوْرَةً إِلَى شَبًا حَدَائِدَا ** ضَبْرُ بَرَاطِيْلَ إِلَى جَلَامِدَا

قَوْلُهُ: "يَصِفُ نَاقَةً" غَلَطٌ، وَإِنَّمَا يَصِفُ جَمَلًا... وَالرِّوَايَةُ "شُؤُوْنَ رَأْسِهِ")) (الصغاني، ١٩٧٣م: ٣/ ٨٠).

نستطيعُ أَنْ نستنتجَ من خلالِ النَّصِّ السَّابقِ أَنَّ غلطَ الجوهريّ في تحديدِه غرضَ البيتِ راجعٌ إلى غلطِه في روايةِ البيتِ، إذ ذكرَ العلماءُ أَنَّ الرِّوايةَ الصَّحيحةَ هي (شؤونَ رأسِه) (ينظر: ابن السكيت، د. ت: ١٦٧، والحربي، ١٤٠٥هـ: ٢/ ٨٧٥، وابن بري، ١٩٨١م: ٢/ ٣٨، والفيروزآبادي، ٢٠٠٥م: ٢٩٨)، وبذلك يكون ما قالَه الصّغانيّ صوابًا.

– **قالَ الصّغانيّ:** ((قَالَ الْجَوْهَرِيّ...: نُصِرَتِ الْأَرْضُ، فَهِي مَنْصُوْرَةٌ، أَيْ مَمْطُوْرَةٌ، قَالَ الشَّاعِرُ يُخَاطِبُ خَيْلًا:

إِذَا دَخَلَ الشَّهْرُ الْحَرَامُ فَجَاوِزِي بِلَادَ تَمِيْمٍ وَانْصُرِي أَرْضَ عَامِرِ

قَوْلُهُ: "يُخَاطِبُ خَيْلًا" غَلَطٌ، وَإِنَّمَا يُخَاطِبُ إِبِلًا، وَالْبَيْتُ لِلرَّاعِي [ت ٩٠هـ]... وَالرِّوَايَةُ:

*** إِذَا مَا انْقَضَى الشَّهْرُ الْحَرَامُ فَوَدِّعِي))** (الصغاني، ١٩٧٣م: ٣/ ٢١٢).

عند العودةِ إلى ديوانِ الرّاعي النّميريّ نجدُ محقّقَه –د.واضح الصّمد– قد ذهبَ إلى أَنَّ الشَّاعرَ في هذا البيتِ كان يخاطبُ خيلًا، ولم يذكرْ دليلاً على ذلك، ولعلَّه استندَ على الأَبياتِ السَّابقةِ لهذا البيتِ، إذ تحدَّثَ فيها الشَّاعرُ عن الجيشِ، ثُمَّ عن السّيوفِ، ثُمَّ جاءَ ذِكرُ هذا البيتِ (ينظر: الراعي، ١٩٨٠م:١٤٣، ١٤٤)، والطَّبيعي هو تناسبُ ذِكرِ الجيشِ، والسّيوفِ، مع الخيلِ لا مع الإبلِ.

ولم يذكرِ العلماءُ غرضَ البيتِ إلّا الزّبيديّ الّذي اتّفقَ مع الصّغانيّ (ينظر: الزبيدي، د. ت: ١٤/ ٢٣٤)، ولكنّي أُرجّحُ ما ذكرَه الجوهريّ؛ لتناسبِ الأَبياتِ السَّابقةِ لهذا البيتِ مع ذكرِ الخيلِ.

– **قالَ الصّغانيّ:** ((قَالَ الْجَوْهَرِيّ: قَالَ الْعَجَّاجُ [ت ٩٧ هـ] يَصِفُ نَاقَتَهُ:

*** كَأَنَّ تَحْتِي حَيَّةً تَبَعْصَصُ***

وَهُوَ غَلَطٌ، وَإِنَّمَا يَصِفُ الرَّاجِزُ جَمَلَهُ، وَقَبْلَهُ:

وَتَحْتَ أَقْتَادِيْ ذَلُوْلٌ بَصْبَصُ يَكَادُ بِيْ لَوْلَا الزِّمَامِ يَلْمَصُ)) (الصغاني، ١٩٧٣م: ٣/ ٥٣٢).

ويرجعُ الخلافُ بين الجوهريّ، والصّغانيّ في تحديدِ غرضِ البيتِ الشِّعريّ إلى اختلافِ المصدرِ الّذي اعتمدَ عليه كلٌّ منهما، يتَّضحُ لنا هذا من كلامِ الزّبيديّ، إذ قالَ: ((تَبَعْصَصَتِ الْحَيَّةُ: قُتِلَتْ فَتَلَوَّتْ، نَقَلَهُ الْجَوْهَرِيّ عَن ابْنِ السِّكِّيْتِ، وَأَنْشَدَ لِلْعَجَّاجِ يَصِفُ نَاقَتَهُ: كَأَنَّ تَحْتِي حَيَّةً تَبَعْصَصُ، وَقَالَ أَبُو مُحَمَّد الْأَسْوَد الغُنْدِجَانِيّ [ت ٤٣٠هـ]: قَدْ رُدَّ عَلَى ابْنِ السِّيْرَافِيّ قَوْلُهُ: يَصِفُ نَاقَتَهُ، وَإِنَّمَا هُوَ فِيْ نَعْتِ جَمَلٍ، وَأَوَّلُهُ:

وَتَحْتَ أَقْتَادِيْ ذَلُوْلٌ بَصْبَصُ يَكَادُ بِيْ لَوْلَا الزِّمَامِ يَلْمَصُ

وَتَبِعَهُ الصَّاغَانِيّ فِي هَذِهِ التَّخْطِئَةِ)) (الزبيديّ، د. ت: ١٧/ ٤٩٤).

يتبيّنُ لنا من نصّ الزّبيديّ صوابَ ما ذهبَ إليه الصّغانيّ؛ لأنَّ سياقَ البيتِ السّابقِ يدلُّ على أنَّ المقصودَ ذَكَرٌ لا أُنثى، بدليلِ لفظيّ (يكاد، ويلمص)، إذ لو كانتِ المقصودةُ هي النّاقةُ لقالَ (تكادُ، وتلمصُ).

– **قالَ الصّغانيّ:** ((قَالَ الْجَوْهَرِيّ: قَالَ النَّابِغَةُ [ت ١٨ ق هـ] يَصِفُ فَرَسًا:

وَقَارَفَتْ وَهِي لَمْ تَجْرَبْ وَبَاعَ لَهَا مِن الْفَصَافِصِ بِالنُّمّيّ سِفْسِيْرُ

قَوْلُهُ: يَصِفُ فَرَسًا غَلَطٌ، وَإِنَّمَا يَصِفُ نَاقَةً)) (الصغاني، ١٩٧٤م: ٤/ ٢٨).

واضحٌ من معنى البيتِ أنَّ المرادَ هو النّاقةُ وليس الفرسُ؛ لأنَّ السّفيرَ هو ((الَّذِي يَقُوْمُ عَلَى النَّاقَةِ)) (ابن سيده، ٢٠٠٠م: ٨/ ٦٥١)، فالصّغانيّ مصيبٌ في تغليطِه الجوهريّ، ووافقَه في هذا شارحُ ديوانِ النّابغةِ –عبّاس عبد السّتّار– (ينظر: الذبياني، ١٩٩٦م: ٥٠).

– **قالَ الصّغانيّ:** ((قَالَ الْجَوْهَرِيّ: وَأَنْشَدَ لِحُمَيْدٍ الْأَرْقَط يَصِفُ فَرَسًا: ***وَأَبًا يَذُقُّ الْحَجَرَ الْحُضِّيَّا**

قَوْلُهُ يَصِفُ فَرَسًا غَلَطٌ، وَإِنَّمَا يَصِفُ حِمَارَ وَحْشٍ)) (الصغاني، ١٩٩٧م: ٤/ ٦٧).

لم أَجِدْ من العلماءِ من وافقَ الصّغانيّ أَو خالفَه في تغليطِه الجوهريّ.

– **قالَ الصّغانيّ:** ((قَالَ الْجَوْهَرِيّ: قَالَ الشَّاعِرُ يَصِفُ خِشْفًا:

وَخَدٍّ كَبُرْقُوْعِ الْفَتَاةِ مُلَمَّعٍ وَرَوْقَيْنِ لَمَّا يَعْدُوا أَنْ تَقَشَّرا

قَوْلُهُ يَصِفُ خِشْفًا غَلَطٌ، وَإِنَّمَا يَصِفُ بَقَرَةً)) (الصغاني، ١٩٧٤م: ٤/ ٢١٣).

عند العودةِ إلى ديوانِ الجعديّ (ت ٦٥هـ) نجدُ البيتَ مسبوقًا بقولِه:

كَنَاشِطَةٍ مِنْ وَحْشِ حَوْمَلَ حُرَّةٍ أَنَامَتْ لَدَى الذَّيْنَيْنِ بِالفَافِ جُؤْذَرَا

رَأَى حَيْثُ أَمْسَى أَطْلَسَ اللَّوْنِ بائساً حَرِيْصًا تُسَمِّيْهِ الشَّيَاطِيْنُ نَهْسَرَا

فالأبياتُ في وصفِ الجؤذرِ، وهو ولدُ البقرةِ الوحشيّةِ (ينظر: الجعدي، ١٩٩٨م: ٥٩، ٦٠) لا في وصفِ بقرةِ وحشٍ، ولا في وصفِ خشفٍ، وهو ما أَكّده ابنُ برّيّ بقولِه: ((الْبَيْتُ لِلجَعْدِيّ يَصِفُ جُؤْذَرًا، وَصَوَابُ إِنْشَادِهِ: وَخَدًّا بِالنَّصْبِ، وَمُلَمَّعًا كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ قَبْلَهُ:

فَلَاقَتْ بَيَانًا عِنْدَ أَوَّلِ مَعْهَدٍ إِهَابًا وَمَعْبُوْطًا مِن الْجَوْفِ أَحْمَرَا

قَوْلُهُ: فَلَاقَتْ يَعْنِي بَقَرَةَ الْوَحْشِ الَّتِي أَخَذَ الذِّئْبُ وَلَدَهَا)) (ابن بري، ٢٠٠٩م: ٣/ ١٧٨).

– **قَالَ الصّغانيّ:** ((قَالَ الْجَوْهَرِيّ: قَالَ ذُو الرُّمَّةِ:

وَأَبْصَرْنَ أَنَّ الْقِنْعَ صَارَتْ نِظَافُهُ فَرَاشًا وَأَنَّ الْبَقْلَ ذَاوٍ وَيَابِسُ

يَصِفُ الْحُمُرَ، قَوْلُهُ يَصِفُ الْحُمُرَ غَلَطٌ، وَلَكِنَّهُ يَصِفُ الظُّعُنَ، وَقَبْلُهُ:

إِلَى ظُعُنٍ يَقْرِضْنَ أَجْوَازَ مُشْرِفٍ شِمَالًا وَعَنْ أَيْمَانِهِنَّ الْفَوَارِسُ)) (الصغاني، ١٩٧٤م: ٤/ ٣٤٠)

لم يشرْ العلماءُ الّذين ذكرُوا هذا البيتَ إلى غرضِه (ينظر: ذو الرمة، ١٩٨٢م: ١٤٤، والفراهيدي، د. ت: ١/ ١٧١، والفارابي، ٢٠٠٣م: ١/ ١٨٨، والأزهري، ٢٠٠١م: ١/ ١٧١، واللبلي، ١٩٩٧م: ١٩)، وذكرَ الزَّبيديّ أَنَّ الجوهريّ يذهبُ إلى أَنَّ البيتَ في وصفِ الحمرِ، أَمّا الصّغانيّ فيذهبُ إلى أَنَّه في وصفِ الظُّعنِ (ينظر: الزبيدي، د. ت: ٢٢/ ٩٣)، ولكنّ ذِكرَ الصّغانيّ للبيتِ السَّابقِ يعني أَنَّه قد اطّلعَ على القصيدةِ؛ لذلك فالرَّاجحُ هو صوابُ ما ذكرَه.

– **قالَ الصّغانيّ:** ((قَالَ الْجَوْهَرِيّ: قَالَ الشَّاعِرُ يُخَاطِبُ نَفْسَهُ:

أَعَلَاقَةً أُمَّ الْوَلِيْدِ بَعْدَمَا أَفْنَانُ رَأْسِكَ كَالثَّغَامِ الْمُخْلِسِ

قَوْلُهُ: "يُخَاطِبُ نَفْسَهُ" غَلَطٌ، وَإِنَّمَا يُخَاطِبُ مَنْ عَذَلَهُ مِنْ أَصْحَابِهِ، يُبَيِّنُهُ الْبَيْتُ الَّذِي قَبْلَهُ، وَهُوَ:

فَتَهَامَسُوا دُوْنِي أَشَوْقٌ هَاجَهُ وَهْنًا فَقَالَ مُعَالِنٌ لَمْ يَهْمِسِ)) (الصغاني، ١٩٧٧م: ٥/ ٥٩٤).

لم أَجدْ من ذكرَ غرضَ البيتِ إلّا زين الدّين المصريّ (ت ٩٠٥هـ)، والزّبيديّ اللّذان اتّفقا مع الجوهريّ (ينظر: الوقاد، ١٩٩٦م: ١٥٧، والزبيدي، د. ت: ٤٠/ ٥٠٢)، ولكنّني أُرجّحُ صوابَ ما ذكرَه الصّغانيّ، لاطّلاعِه على القصيدةِ ولأَنَّه ذكرَ البيتَ السَّابقَ.

– **قَالَ الصّغانيّ:** ((قَالَ الْجَوْهَرِيّ: قَالَ الرَّاجِزُ يَصِفُ الثَّلْجَ:

كَأَنَّهُ بِالصَّحْصَحَانِ الْأَنْجَلِ قُطْنٌ سُخَامٌ بِأَيَادِي عُزَّلِ

قَوْلُهُ: يَصِفُ الثَّلْجَ غَلَطٌ، وَإِنَّمَا يَصِفُ السَّرَابَ... وَقَبْلَهُ:

وَالْآلُ فِي كُلِّ مُرَادٍ هَوْجَلِ)) (الصغاني، ١٩٧٩م: ٦/ ٥١).

لم أَجدْ من العلماءِ من اتّفقَ مع الجوهريّ في أَنَّ البيتَ في وصفِ الثَّلجِ، بل ذهبُوا إلى أَنَّه في وصفِ السَّرابِ (ينظر: ابن بري، ٢٠٠٩م: ٥/ ٦٢، والزمخشري، ١٩٩٨م: ١/ ٤٤٤، والزبيدي، د. ت: ٣٠/ ٤٦٠)، واطّلاعُ الصّغانيّ على القصيدةِ، فضلًا عن اتّفاقِ العلماءِ معه يجعلُني أُرجّحُ صوابَ ما ذكرَه.

ثالثًا/ التَّغليطُ في تفسيرِ البيتِ الشِّعريّ:

بلغَ عددُ أَمثلةِ تغليطِ الصّغانيّ للجوهريّ في تفسيرِ البيتِ الشِّعريّ ثلاثةَ أَمثلةٍ فقط، وهي:

– **قَالَ الصّغانيّ:** ((قَالَ الْجَوْهَرِيّ: قَالَ عُرْوَة [ت ٢٣ ق هـ]:

أَيَهْلِكُ مُعْتَمٌّ وَزَيْدٌ وَلَمْ أَقُمْ عَلَى نَدَبٍ يَوْمًا وَلِي نَفْسُ مُخْطِرِ

وَهُمَا جَدَّاه. قَوْلُهُ: وَهُمَا جَدَّاه غَلَطٌ، وَذَلِكَ أَنَّ زَيْدًا جَدُّهُ؛ لِأَنَّهُ عُرْوَةُ بن الْوَرْدِ بن زَيْدِ ابْن نَاشِبِ بن هِدْمِ بن لَدْمِ بن عَوْذِ بن غَالِبِ بن قُطَيْعَةِ بن عَبْسٍ، وَمُعْتَمٌّ هُوَ ابْنُ قُطَيْعَةَ وَلَيْسَ مِنْ أَجْدَادِهِ)) (الصغاني، ١٩٧٠م: ١/ ٢٧٥).

ذهبَ الأَزهريّ إلى أَنّ ((مُعْتَمّ، وَزَيْد بَطْنَانِ مِنْ بُطُوْنِ الْعَرَبِ، وَهُمَا جَدَّاهُ)) (الأزهري، ٢٠٠١م: ١٤/ ١٠١)، وذهبَ ابنُ برّيّ إلى أَنَّهما قبيلتان (ينظر: ابن بري، ٢٠٠٩م: ٥/ ١١٠)، وقالَ الزَّبيديّ: ((مُعْتَمٌّ وَزَيْدٌ بَطْنَانِ مِنْ بُطُوْنِ الْعَرَبِ، وَهُمَا جَدَّاهُ، وَجَدْتُ فِيْ هَامِشِ نُسَخِ الصِّحَاحِ، مَا نَصُّهُ: بِخَطِّ الْأَزْهَرِيّ: أَتَهْلِكُ مُعْتَمٌّ وَزَيْدٌ بِالتَّاءِ الْمُثَنَّاةِ، وَقَالَ: إِنَّهُمَا قَبِيْلَتَانِ)) (الزبيدي، د. ت: ٤/ ٢٥٥)، ولم يردْ اسمُ مُعتمّ في سلسلةِ نسبِ عروة (ينظر: الأصفهاني، د. ت: ٣/ ٧٢، والزركلي، ٢٠٠٢م: ٤/ ٢٢٧)، ولكنَّنا لا نستطيعُ أَن نحكمَ بصحّةِ ما ذكرَه الصّغانيّ، إذ لم أَجدْ من أَصحابِ كتبِ التَّراجمِ من أَشارَ إلى رجلٍ يُدعى مُعْتَمّ بن قُطَيعة، ويُحتملُ أَن يكون مُعتمٌّ جدَّ عروة من جهةِ أُمِّه، فيكون ما ذكرَه الجوهريّ صحيحًا، وإنْ سلَّمنا بغلطِ الجوهريّ فإنَّه غلطٌ غيرُ مؤثّرٍ على غايتِه من ذكرِ البيتِ، وهي بيانُ دلالةِ لفظِ (النّدب) على الخطرِ (ينظر: الجوهريّ، ١٩٨٧م: ١/ ٢٢٣).

– **قالَ الصّغانيّ:** ((قَوْلُ الْجَوْهَرِيّ فِي تَفْسِيْرِ قَوْلِ ذِي الرُّمَّةِ:

*** وَلَمْ يَلْفِظِ الْعَزْفَى الْخُدَارِيَّةَ الْوَكْرُ**

يَقُوْلُ: بَكَرَتْ هَذِهِ الْمَرْأَةُ، وَهُوَ غَلَطٌ، وَإِنَّمَا أَرَادَ: بَكَرَتْ هَذِهِ الْإِبِلُ)) (الصغاني، ١٩٧١م: ٢/ ٤٩٠).

الصّغانيّ مصيبٌ فيما ذكرَ، وقد سبقَه إليه الباهليّ (ت ٢٣١هـ) في شرحِه ديوان ذي الرُّمَّةِ، إذ ذكرَ أَنَّ معنى البيتِ: بكرتْ هذه الإبلُ، ووردتِ الماءَ قبل أَنْ تخرجَ العُقابُ الجائعةُ من وكرِها، ولو ذكرَ الجوهريّ صدرَ البيتِ، وهو: تَرَوَّحْنَ فَاعْصَوْصَبْنَ حَتَّى وَرَدْنَهُ (ينظر: ذو الرمة، ١٩٨٢م: ١/ ٥٨٣، ٥٨٤) لتنبَّهَ إلى غلطِه؛ لأَنَّه فسَّرَ عجزَ البيتِ بأَنَّ المقصودَ امرأةٌ واحدةٌ، وصدرُ البيتِ يدلُّ على أَنَّ المرادَ جمعٌ.

– **قالَ الصّغانيّ:** ((قَالَ الْجَوْهَرِيّ...: وَيُقَالُ لِلْجِلْدَةِ الَّتِي بَيْنَ الْعَيْنِ وَالْأَنْفِ: سَالِم، قَالَ عَبْدُ اللهِ بن عُمَرَ [ت ٧٣ هـ] رَضِي اللهُ عَنْهُمَا فِي ابْنِهِ:

يُدِيْرُونَنِي عَن سَالِمٍ وَأُرِيْغُهُ وَجِلْدَةُ بَيْنَ الْعَيْنِ وَالْأَنْفِ سَالِمُ

وَهَذَا غَلَطٌ، وَقَدْ تَبِعَ خَالَهُ الْفَارَابِيّ فِي أَخْذِهِ اللُّغَةَ مِن مَعْنَى الشِّعْرِ)) (الصغاني، ١٩٧٩م: ٦/ ٥٦).

وعند العودةِ إلى ما قالَه الفارابيّ نجدُ أَنَّه لم يجزمْ بصحَّةِ اطلاقِ لفظِ (سالم) على الجلدةِ الّتي بين العينِ والأَنفِ، إذ قالَ: ((سَالِم: مِنْ أَسْمَاءِ الرِّجَالِ، وَقَالَ بَعْضُهُم: يُقَالُ لِلْجِلْدَةِ الَّتِي بَيْنَ الْعَيْنِ وَالْأَنْفِ: سَالِم، قَالَ عُمَر بن الْخَطَّاب فِي ابْنِهِ:

يَلُوْمُوْنَنِي فِي سَالِمٍ وَأَلُوْمُهُم وَجِلْدَةُ بَيْنَ الْعَيْنِ وَالْأَنْفِ سَالِمُ)) (الفارابي، ٢٠٠٣م: ١/ ٣٦٠)، وقد سبقَ ابنُ سعيدٍ الحميريّ الصّغانيّ في الإشارةِ إلى غلطِ الجوهريّ، إذ قالَ: ((وَسَمِعَ بَعْضُهُم هَذَا الْبَيْتَ فَقَالَ: يُقَالُ لِلْجِلْدَةِ الَّتِي بَيْنَ الْعَيْنِ وَالْأَنْفِ سَالِم، وَلَيْسَ كَذَلِكَ إِنَّمَا شَبَّه سَالِمًا بِهَا)) (الحميري، ١٩٩٩م: ٥/ ٣١٦٢)، وقالَ ابنُ برّيّ تعليقًا على قولِ الجوهريّ: ((هَذَا وَهْمٌ قَبِيْحٌ –أَي: جَعْلُهُ سَالِمًا اسْمًا لِلْجِلْدَةِ الَّتِي بَيْنَ الْعَيْنِ وَالْأَنْفِ– وَإِنَّمَا سَالِم: ابْنُ عَبْدِ اللهِ بن عُمَر فَجَعَلَهُ –لِمَحَبَّتِهِ– بِمَنْزِلَةِ جِلْدَةٍ بَيْنَ عَيْنِهِ وَأَنْفِهِ)) (ابن بري، ٢٠٠٩م: ٥/ ٦٧)، ووافقَهما من جاء بعدهما من العلماءِ (ينظر: الفيروزآبادي، ٢٠٠٥م: ١١٢٢، والزبيدي، د. ت: ٣٢/ ٣٩٧).

نلحظُ في هذهِ المسألةِ أَنَّ غلطَ الجوهريّ جاءَ في موطنِ الشَّاهدِ، وهو لفظُ (سالم)، بخلافِ المسائلِ السَّابقةِ الّتي لم يكنْ فيها غلطُ الجوهريّ في موطنِ الشَّاهدِ.

رابعًا/ التَّغليطُ في مُنشدِ البيتِ الشّعريّ:

غلّطَ الصَّغانيّ الجوهريّ في منشدِ البيتِ الشّعريّ في موضعٍ واحد فقط، وهو قولُه: ((قَالَ الْجَوْهَرِيّ: قَالَ الرَّاجِزُ:

تَاللهِ لَوْلَا النَّارُ أَنْ نَصْلَاهَا ** أَو يَدْعُو النَّاسُ عَلَيْنَا اللَّاهَا ** لَمَا سَمِعْنَا لِلْأَمِيْرِ قَاهَا

... وَأَنْشَدَ الرَّجْزَ فِي (ص ل ي) لِلْعَجَّاجِ، وَأَنْشَدَهُ الْأَزْهَرِيّ لِرُؤْبَةَ، وَكِلَاهُمَا غَلَطٌ، وَإِنَّمَا هُوَ لِلزَّفَيَان [ت ٥٢ هـ])) (الصغاني، ١٩٧٩م: ٦/ ٣٥٢، ٣٥٣).

لم يتَّفقِ العلماءُ على نسبةِ الرَّجزِ لشاعرٍ محدّدٍ، إذ ذكرَه عددُ منهم بلا نسبة (ينظر: الفراهيديّ، د. ت: ٤/ ٦٤، والفارابي، ٢٠٠٣م: ٣/ ٣٣٨، ٤/ ٩٥ والحميري، ١٩٩٩م: ٦/ ٣٨١٠، و٨/ ٥٦٩٢)، وذكرَ القاسم بن سلّام (ت ٢٢٤هـ) أنَّه لرؤبة، ويقالُ لأَبي النَّجم (ت ١٣٠هـ) (ينظر: الهروي، ١٩٦٤م: ٢/ ٥٢٩)، وذهب آخرون إلى نسبته لرؤبة (ينظر: ابن قتيبة، ١٩٤٩م: ١/ ٤٧٥، وتهذيب اللغة، ٢٠٠١م: ٦/ ١٨١، والزمخشري، د. ت: ٣/ ٢٣٧)، واتّفقَ ابنُ برّيّ مع الصّغانيّ في نسبةِ الرَّجزِ للزّفيان (ينظر: ابن بري، ٢٠١٠م: ٦/ ١١٦)، ونسبَه الزّبيديّ للزّفيان مرّةً، ولرؤبةَ مرّةً أُخرى (ينظر: الزبيدي، د. ت: ٣٦/ ٤٧٨، و٣٨/ ٤٣٤)، والرّجزُ في ديوانِ الزّفيان (ينظر: عبدالله، ١٩٧٤م: ٤٦)، ولم أَجدْه في ديوانِ رؤبة.

وإنْ سلَمنا بغلطِ الجوهريّ، فهو غلطٌ غيرُ مؤثّرٍ على موطنيّ الشَّاهدِ، وهما لفظُ (القاه) الّذي يدلُّ على الطَّاعةِ والسُّلطانِ، ولفظُ (الصُّليّ) الذي يدلُّ على الاحتراقِ (ينظر: الصحاح، ١٩٨٧م: ٦/ ٢٢٤٥، ٢٢٤٦، ٢٤٠٣).

خامسًا/ التّغليطُ في روايةِ البيتِ الشّعريّ ومنشدِه:

غلّطَ الصَّغانيّ الجوهريّ في روايةِ البيتِ الشّعريّ ومنشدِه في موضعٍ واحدٍ فقط، وهو قولُه: ((قَالَ الْجَوْهَرِيّ....: يُقَالُ لِلْقَصِيْرِ الْحَقِيْرِ: زَوْبَعٌ. قَالَ الرَّاجِزُ:

وَمَنْ هَمَزْنَا عِزَّهُ تَبَرْكَعَا عَلَى اسْتِهِ زَوْبَعَةً أَوْ زَوْبَعَا

وَغَلِطَ فِي اللُّغَةِ وَفِي الْإِنْشَادِ. أَمَّا اللُّغَةُ فَإِنَّ الزَّوْبَعَةَ فِي الْرَّجَزِ بِالرَّاءِ الْمُهْمَلَةِ، وَأَمَّا الْإِنْشَادُ فَإِنَّ الرَّجَزَ لِرُؤْبَةَ)) (الصغاني، ١٩٧٤م/ ٤/ ٢٦٩).

لم ينسبِ الجوهريّ الرّجزَ لأَيّ شاعرٍ فلا مبرّرَ لتغليطِه، أَمّا روايةَ (زوبعة) فقد أَصابَ الصّغاني في تغليطِه الجوهريّ؛ إذ وردت روايةُ (روبعة) في جميعِ المصادرِ الّتي ذكرتِ البيت (ينظر: ابن العجاج، ١٩٠٣م: ٩٣، وابن السكيت، د. ت: ٨٠، وابن دريد، ١٩٨٧م: ١/ ٣١٨)، وقالَ الفيروزآباديّ (ت ٨١٧هـ): ((الرَّوْبَعُ: لِلْقَصِيْرِ الْحَقِيْرِ، بِالرَّاءِ الْمُهْمَلَةِ لَا غَيْرُ، وَتَصَحَّفَ عَلَى الْجَوْهَرِيّ فِي اللُّغَةِ، وَفِي المَشْطُورِ)) (الفيروزآباديّ، ٢٠٠٥م: ٧٢٤)، ويتَّضحُ لنا تأثيرُ غلطِ الجوهريّ على موطنِ الشَّاهدِ، الّذي كان يجبُ أَن يكون روبعةً لا زوبعةً.

سادسًا/ التَّغليطُ في روايةِ البيتِ الشّعريّ وتفسيرِه:

غلّطَ الصَّغانيّ الجوهريّ في روايةِ البيتِ الشّعريّ وتفسيرِه في موضعٍ واحدٍ فقط، وهو قولُه: ((قَالَ الْجَوْهَرِيّ: قَالَ الْأَعْشَى يَصِفُ ظَبْيَةً وَغَزَالَهَا:

وَتَعَادَى عَنْهُ النَّهَارُ فَمَا تَعْـ جُوْهُ إِلَّا عُفَافَةٌ أَوْ فُوَاقُ

وَفَسَّرَهُ. وَقَدْ غَلِطَ فِي الْإِنْشَادِ وَالتَّفْسِيْرِ، وَقَدْ ذَكَرْتُ الرِّوَايَةَ وَالصَّوَابَ فِي ع ف ف)) (الصغاني، ١٩٧٩م: ٦/ ٤٦٨)، وقالَ الصّغانيَ في (عفف) بعد ذكرِ البيتِ: ((الرِّوَايَةُ مَا تَعَادَى عَلَى النَّفْيِ، وَهِي رِوَايَةُ أَبِي عَمْرو [ت ١٥٤هـ] ، وَرَوَى الْأَصْمَعِيّ [ت ٢١٦هـ]: مَا تَجَافَى، وَمَعْنَاهُ لَمْ تَبْرَحِ الظَّبْيَةُ عَنْ وَلَدِهَا نَهَارَهَا)) (الصغاني، ١٩٧٤م: ٤/ ٥٣٣).

اختلفَ العلماءُ في روايةِ البيتِ، فمنهم من ذكرَه بالرِّوايةِ الّتي ذكرَها الصّغانيّ (ينظر: الأعشى، د. ت: ٢١١، وابن بري، ٢٠٠٩م: ٣/ ٣٩١)، ومنهم من ذكرَه بالرِّوايةِ الّتي ذكرَها الجوهريّ (ينظر: الهروي، ١٩٦٤م: ٢/ ٣٩٥، والفارابي، ٢٠٠٣م: ٣/ ٨٧، والأزهري، ٢٠٠١م: ١/ ٨٥)، وذهبَ آخرون إلى أَنَّ الرِّوايةَ (ما تجافى) (ينظر: ابن السكيت: د. ت: ٨٢، وابن دريد، ١٩٨٧م: ١/ ١٥٥)، وجاءتِ الرِّوايةُ (لا تجافى) عند ابنِ فارس (ينظر: ابن فارس، ١٩٧٩م: ٤/ ٣)، و(قد تعادى) عند الزّمخشريّ (ينظر: الزمخشريّ، د. ت: ٢/ ٣٩٥)، و(تعادى عنه) عند الحميريّ (ينظر: الحميري، ١٩٩٩م: ٧/ ٤٩٢).

والرَّاجحُ هو ما ذكرَه الصَّغانيّ؛ لأَنَّ عدمَ تباعدِ الظَّبيةِ عن ولدِها يتناسبُ مع سياقِ القصيدةِ أَكثرَ من تباعدِهما (للاطّلاعِ ينظر: الأعشى، د. ت: ٢٠٠٩ – ٢٠١٥)، وكان الجوهريّ قد فسَّرَ البيتَ بتباعدِ الظَّبيةِ عن ولدِها؛ لأَنَّ البيتَ عنده ليس منفيًا، ومعنى ذلك أَنَّ غلطَه في التَّفسيرِ يعودُ إلى غلطِه في الرِّوايةِ، وإِنْ كان غلطُه غيرَ مؤثِّرٍ على موطنِ الشَّاهدِ وهو دلالةُ لفظِ (عفافة) على اللَّبنِ في الضّرعِ (ينظر: الجوهري، ١٩٨٧م: ٤/ ١٤٠٦).

النَّتائج:

بعد نهايةِ البحثِ نجملُ أَبرزَ ما تبيّن لنا من خلالِه، وهو كما يأتي:

١- غلّطَ الصّغانيّ الجوهريّ في الشّاهدِ الشِّعريّ في تسعةٍ وعشرين موضعًا، وكان أَكثرُ التَّغليطِ في روايةِ البيتِ الشّعريّ؛ إذ بلغَ اثني عشرَ موضعًا، ثُمَّ في غرضِ البيتِ الشّعريّ الّذي بلغَ أَحدَ عشرَ موضعًا.

٢- اتّضحَ لنا من خلالِ البحثِ أَنَّ الصَّغانيّ أَصابَ في تغليطِ الجوهريّ في مواضعَ، ولكنَّه لم يصبْ في مواضعَ أُخرى، ورأينا عدمَ صوابِ ماذكرَه الجوهريّ والصَّغانيّ في مسألتين، وهما: في قولِ الشَّاعرِ: **لَهَا مِثْلُ آثَارِ الْمُبَقِّرِ مَلْعَبُ**، وفي قولِ الشَّاعرِ: **وَخَدٍّ كَبُرْقُوْعِ الْفَتَاةِ مُلَمَّعِ**.

٣- تبيّن لنا من خلالِ البحثِ أَنَّ جميع ما وقعَ فيه الجوهريّ من غلطٍ لم يكن مؤثّرًا على موطنِ الشَّاهدِ إلّا في موضعين، وهما: (سالم)، و(زوبعة).

٤- لا يقلّلُ ما وقعَ فيه الجوهريّ من غلطٍ من قيمةِ الصّحاحِ؛ لأَنَّ معظمَ مواضعِ التَّغليطِ لم تكنْ في موطنِ الشَّاهدِ.

المصادر والمراجع:

أَوّلًا/ الكتبُ المطبوعة:
ابن العجاج، رؤبة، ١٩٠٣م، مجموع أشعار العرب، د.ط، طبع في مدينة ليبسيغ، ألمانيا.
ابن ميمون، محمد بن المبارك، ١٩٩٩م، منتهى الطلب من أشعار العرب، ط١، دار صادر، بيروت.
أبو إبراهيم، إسحاق الفارابي، ٢٠٠٣م، معجم ديوان الأدب، د.ط، مؤسسة دار الشعب، القاهرة.
أبو إسحاق، إبراهيم الحربي، ١٤٠٥هـ، غريب الحديث، ط١، منشورات جامعة أم القرى - مكة.
أبو إسحاق، إبراهيم الشاطبي، ٢٠٠٧م، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، ط١، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة.
أبو بشر، اليمان البندنيجي، ١٩٧٦م، التَّقفيةُ في اللُّغةِ، د.ط، مطبعةُ العاني، بغداد، العراق.

أبو بكر، محمد ابن دريد، ١٩٨٧م، كتابُ جمهرةِ اللُّغةِ، ط١، دارُ العلمِ للملايين.
أبو جعفر، أحمد اللبلي، ١٩٩٧م، تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح. د.ط، منشورات جامعة أم القرى - مكة المكرمة.
أبو الحسن، علي ابن سيده، ٢٠٠٠م، المحكمُ والمحيطُ الأعظمُ، ط١، دارُ الكتبِ العلميَّةِ، بيروت.
أبو الحسن، علي ابن سيده، ١٩٩٦م، المخصَّص، ط١، دارُ إحياءِ التُّراثِ العربيّ، بيروت، لبنان.
أبو الحسين، أحمد ابن فارس، ١٩٨٦م، مجملُ اللُّغةِ، ط٢، مؤسَّسةُ الرِّسالةِ، بيروت.
أبو الحسين، أحمد ابن فارس، ١٩٧٩م، معجمُ مقاييسِ اللُّغةِ، د.ط، دارُ الفكرِ.
أبو سعيد، الحسن السيرافي، ٢٠٠٨م، شرح كتاب سيبويه، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت.
أبو طاهر، محمّد الفيروزآباديّ، ٢٠٠٥م، القاموس المحيط، ط٨، مؤسَّسةُ الرِّسالةِ، بيروت.
أبو عبد الرحمن، الخليل الفراهيدي، د.ت، كتابُ العين، د.ط، دارُ ومكتبةُ الهلالِ.
أبو عبد الله، شمس الدين الذهبي، ١٩٨٥م، سِيرُ أعلامِ النُّبلاءِ، ط٣، مؤسَّسةُ الرِّسالةِ.
أبو عبد الله، محمد ابن سعد، ١٩٦٨م، الطبقات الكبرى، ط١، دار صادر، بيروت.
أبو عبد الله، ياقوت الحموي، ١٩٩٣م، معجمُ الأُدباءِ، ط١، دارُ الغربِ، بيروت.
أبو عبيدة، معمر بن المثنى، ١٩٩٨م، شرح نقائض جرير والفرزدق، ط٢، المجمع الثقافي، أبو ظبي، الإمارات.
أبو عبيد، القاسم بن سلام الهروي، ١٣٩٦هـ، غريب الحديث، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت.
أبو عبيد، القاسم بن سلام الهروي، ١٤١٤هـ - ١٤١٧هـ، الغريب المصنف، د.ط، مجلة الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.
أبو عثمان، عمرو الجاحظ، ١٤٢٤هـ، الحيوان، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت.
أبو علي، محمد بن المستنير، ١٩٨٥م، الأزمنةُ وتلبيةُ الجاهليَّةِ، ط٢، مؤسَّسةُ الرِّسالةِ.
أبو عمرو، إسحاق الشيباني، ١٩٧٤م، كتابُ الجيمِ، د.ط، الهيئةُ العامَّةُ لشؤونِ المطابعِ الأَميريَّةِ، القاهرة.
أبو الفرج، علي الأصفهانيّ، د.ت، الأغاني، ط٢، دارُ الفكرِ، بيروت.
أبو الفيض، محمد الزبيدي، ٢٠٠١م، تاجُ العروسِ مِن جواهرِ القاموسِ، د.ط، مطبعة حكومة الكويت.
أبو القاسم، جار الله الزمخشري، ١٩٩٨م، أساس البلاغة، ط١، دار الكتبِ المصريّة، بيروت، لبنان.
أبو القاسم، جار الله الزمخشري، د.ت، الفائق في غريب الحديث، ط٢، دار المعرفة، لبنان.
أبو محمد، عبد الله ابن بري ١٩٨٠م – ٢٠١٠م، كتاب التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح، ط١، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
أبو محمد، عبد الله ابن قتيبة، ١٣٩٧هـ، غريبُ الحديثِ، ط١، مطبعةُ العاني، بغداد.
أبو محمد، عبد الله ابن قتيبة، ١٩٤٩م، المعاني الكبير، ط١، دار المعارف العثمانية، الهند.
أبو محمد، عبد الله البطليوسي، ١٩٩٦م، الاقتضاب في شرح أدب الكاتب، د.ط، دار الكتب المصرية، القاهرة.
أبو منصور، محمد الأزهري، ٢٠٠١م، تهذيبُ اللُّغةِ، د.١، دارُ إحياءِ التُّراثِ العربيّ، بيروت.
أبو نصر، إسماعيل الجوهري، ١٩٨٧م، الصِّحاح، ط٤، دارُ العلمِ للملايين، بيروت.
أبو يوسف، يعقوب ابن السكيت، ١٩٨٧م، إصلاح المنطق، ط٤، دار المعارف، مصر.
أبو يوسف، يعقوب ابن السكيت، ١٩٩٨م، كتابُ الألفاظِ، ط١، مكتبةُ لبنان.
أبو يوسف، يعقوب ابن السكيت، د.ت، الكنز اللغوي في اللسن العربي، د.ط، مكتبة المتنبي، القاهرة.
الأسدي، ١٩٦٠م، ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي، د.ط، مديرية إحياء التراث القديم، دمشق.
الأعشى، ميمون بن قيس، د.ت، ديوان الأعشى الكبير، مكتبة الآداب بالجماميز
امرؤ القيس، ٢٠٠٤م، ديوان امرئ القيس، ط٢، دار المعرفة، بيروت.
أمية، ١٩٣٤م، ديوان أمية بن أبي الصلت، ط١، المطبعة الوطنية، بيروت.
أمية، ١٩٩٨م، ديوان أمية بن أبي الصلت، ط١، دار صادر، بيروت.
الجعدي، ١٩٩٨م، ديوان النابغة الجعدي، ط١، دار صادر، بيروت.
الحميري، نشوان بن سعيد، ١٩٩٩م، شمسُ العلومِ ودواءُ كلامِ العربِ مِن الكلومِ، ط١، دارُ الفكرِ المعاصرِ، بيروت، لبنان، ودارُ الفكرِ، دمشق، سوريا.
الذبياني، ١٩٩٦م، ديوان النابغة الذبياني، ط٣، دار الكتب العلمية، بيروت.
ذو الرمة، غيلان بن عقبة، ١٩٨٢م، ديوانُ ذي الرّمّة، ط١، مؤسَّسةُ الإيمانِ.
الزركلي، خير الدين الدمشقي، ٢٠٠٢م، الأعلام، ط١٥، دارُ العلمِ للملايين.
الصغاني، الحسن بن محمد، ١٩٧٠م – ١٩٧٩م، التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية، د.ط، مطبعة دار الكتب، القاهرة.
الصفدي، صلاح الدين خليل، ٢٠٠٠م، كتابُ الوافي بالوفيّاتِ، د.ط، دارُ إحياءِ التُّراثِ، بيروت.
الغنوي، ١٩٩٧م، ديوان طفيل الغنوي، ط١، دار صادر، بيروت.
النميري، ١٩٨٠م، ديوان الراعي النميري، د.ط، فرانس شتاينر، بيروت، لبنان.
الهلالي، حميد بن ثور، ٢٠١٠م، ديوان حميد بن ثور الهلالي، ط١، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، الإمارات.
الوقاد، خالد بن عبد الله، ١٩٩٦م، موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت.
يعقوب، إميل بديع، ١٩٩٦م، المعجم المفصل في شواهد العربية، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت.

ثانيًا/ الرسائل والأطاريح الجامعيّة:

الزفيان، ١٩٧٤م، شرح ديوان الزفيان، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية.

ثالثًا/ البحوثُ المنشورة:

رولاند، دلال خالد، ٢٠٢٥م، المصدر الصناعي من الأمثلة المعدودة إلى الإقرار بالقياسية، المجلد٤، العدد٣، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية.
شوان، أحمد جمعة، ٢٠٢٥م، حجاجية آفات اللسان في الحديث النبوي الشريف، قراءة وفق المنظور البلاغي لنماذج نبوية مختارة، المجلد١، العدد٢، مجلة آداب كركوك.
القاسمي، خير الدين فتاح، ٢٠١٢م، نفي الدليل في أصول النحو وقواعده، المجلد٧، العدد٣، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية.
محيي الدين، فرهاد عزيز، ٢٠١٥م، القياس الخاطئ وأثره في تطور الألفاظ ودلالتها، المجلد٢٢، العدد٣، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية.